الأمم المتحدة

TD/B/EFD/5/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
5 May 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الخامسة

جنيف، 21–23 آذار/مارس 2022

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 21 إلى 23 آذار/مارس 2022

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 3

ألف – تمويل التنمية: تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى ما بعد كوفيد-19 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 5

ثانياً – موجز الرئاسة 5

تمويل التنمية: تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى بعد جائحة كوفيد-19 5

ثالثاً – المسائل التنظيمية 16

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 16

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 16

جيم – اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الخامسة 16

المرفق

الحضور 17

مقدمة

عقدت الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصيغتيها الحضورية والافتراضية، في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 21 إلى 23 آذار/مارس 2022.

أولاً- الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

ألف- تمويل التنمية: تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى ما بعد كوفيد-19

التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية،

إذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتُكملها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بالتنفيذ من خلال سياسات وإجراءات ملموسة، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ والتحديات العالمية ذات الصلة، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن العالميين،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بتمويل التنمية،

وإذ يشير إلى عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2) الذي بموجبه أوعزت الدول الأعضاء إلى الأونكتاد بأن يستمر في الاستفادة من العمل التحليلي والموجه نحو السياسات الذي تضطلع به المؤسسة في مجال تمويل التنمية، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة، وفي إطار عملية متابعة واستعراض تمويل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأن يساعد البلدان النامية على تحديد خيارات سياساتية هدفها تعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب،

وإذ يشير كذلك إلى الفقرة 122 من عهد بريدجتاون التي تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة اتساق العمل وتفادي ازدواجيته المحتملة مع المنتديات المختصة الأخرى، فضلاً عن التماس مدخلات من جميع الجهات الفاعلة المعنية، الأمر الذي سيتيح تبادلاً شاملاً ومتوازناً ومستنيراً ويضفي المصداقية على نتائجه، وإذ يشدد على ضرورة ضمان قيادته من قبل خبراء الدول الأعضاء،

وإذ يلاحظ مع القلق آثار أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، لا سيما في البلدان النامية، الأمر الذي أفضى، في جملة أمور، إلى زيادة مستويات الدين الخارجي،

1- *يشدد* على الحاجة إلى تعزيز فرص حصول البلدان النامية على التمويل المناخي، لأغراض التكيف بوجه خاص، من المصادر المحلية والدولية والخاصة والعامة، فضلاً عن تعزيز القدرات الإنتاجية والاستثمار في البلدان النامية بما يفضي إلى دفع تحولها الهيكلي نحو اقتصاد يكون منخفض الانبعاثات وقادراً على المنافسة والصمود أمام تغير المناخ ومستداماً؛

2- *يدعو* الأونكتاد إلى دعم البلدان النامية من أجل وضع سياسات وطنية موجهة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام تتولاه دولة تنموية قوية تراعي المناخ، وتكون مستعدة وقادرة على الحوار مع

جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، وتستطيع تعبئة وإدارة الموارد الخارجية والمحلية والخاصة والعامة، ويذكّر في هذا الصدد بقيمة أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي من شأنها دعم استراتيجية التنمية المستدامة للموارد المملوكة وطنياً بالعمل على تعبئة فعالة لمجموعة واسعة من مصادر التمويل وأدواته ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3- *يشدد* على الحاجة إلى استكشاف فوائد وتكاليف الأدوات الجديدة المبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك التمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسندات أهداف التنمية المستدامة، وفقاً للأولويات الوطنية، من أجل المساهمة في سد فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من طريق خفض مخاطر بعينها ترتبط بالاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص على توفير تمويل إضافي لفائدة القطاعات الإنمائية الرئيسية، ويرحب في هذا الصدد بالتقييم المستمر القائم على الأدلة الذي أجرته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لمواصلة تطوير هذه الأدوات وزيادة إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أقصى حد، والعمل في الوقت نفسه على التصدي لتحديات بعينها؛

4- *يؤكد* الدور الذي يمكن أن تضطلع به المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف لتمكين البلدان النامية من توفير الموارد المالية اللازمة لتنميتها المستدامة وتحولها الهيكلي، والحاجة إلى أن تسهم إجراءاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، ويسلم بأن الحاجة ملحة إلى تعزيز قاعدتها الرأسمالية، ويدعو إلى النظر في إمكانية تعزيز آليات التمويل الميسّر في حالات الطوارئ في أوقات الأزمات؛

5- *يُسلم* بإسهام البلدان المشارِكة في مبادرة تعليق سداد خدمة الدَيْن، والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز هذه المبادرة، ويدعو إلى تنفيذ هذا الإطار تنفيذاً فعالاً وشفافاً وسريعاً، وبذل الجهات الدائنة من القطاع الخاص وغيرها من الجهات الدائنة الدولية المعنية جهوداً مماثلة؛

6- *يوصي* بمواصلة دراسة الفرص والتحديات التي ينطوي عليها دمج بنود الكوارث الطبيعية وغيرها من البنود المماثلة المتصلة بالصدمات الخارجية في سندات الدين، والإسهام أخيراً في زيادة سيولة البلدان النامية واستقرارها الاقتصادي خلال أوقات الأزمات؛

7- *يشير* إلى أهمية الموارد المحلية والدولية والخاصة والعامة لكفالة استجابة سريعة لأزمات المستقبل، ومن ثم إسهامها في الاستقرار المالي للبلدان وقدرتها على الصمود، ويرحب في هذا الصدد باعتماد صندوق النقد الدولي مخصصات حقوق السحب الخاصة، ويدعو البلدان القادرة على النظر بجدية في الخيارات المتاحة لتوجيه حقوق السحب هذه طوعاً لصالح أضعف البلدان، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لقوانينها ولوائحها الوطنية، أن تفعل ذلك؛

8- *يشدد* على أهمية باقي المبادرات الرامية إلى تمويل البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، وتحفيز استثماراتها في أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة العامة الختامية
23 آذار/مارس 2022

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

تمويل التنمية: تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى ما بعد كوفيد-19

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 23 آذار/مارس 2022، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات (الفصل الأول، الفرع ألف).

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

2- بالنظر إلى أن ضيق الوقت لم يسمح بوضع واختيار الصيغة النهائية للموضوع والأسئلة الإرشادية المحدّدَيْن لدورته المقبلة، قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً، في جلسته العامة الختامية، أن يناقش الموضوع النهائي في اجتماع المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية، ويقدمه إلى المجلس للموافقة عليه، إلى جانب جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة الذي سيشير إلى الموضوع الذي اختير للدورة. وشجع فريق الخبراء جهات التنسيق الإقليمية والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأن المقترحات، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية.

ثانياً- موجز الرئاسة

تمويل التنمية: تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى بعد جائحة كوفيد-19

(البند 3 من جدول الأعمال)

3- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية مناقشة خلال الجلسة العامة الافتتاحية وأربع حلقات نقاش بشأن مختلف جوانب الموضوع.

بيانات الجلسة العامة الافتتاحية

4- في افتتاح الجلسة، شددت رئيسة مجلس التجارة والتنمية على أن البلدان النامية تواجه موجة من الصدمات الخارجة عن إرادتها. وسواء تعلق الأمر بالصدمات أو الجائحة أو النزاعات أو اضطرابات السوق، يعني ضعف هذه الدول أنها عانت أسوأ العواقب. فبالنسبة لأفريقيا، تمثل العواقب الصحية والاجتماعية للجائحة أشد انتكاسة إنمائية في المنطقة في التاريخ الحديث، وهو ما جعلها تعاني أزمة إنسانية متعددة الأوجه. فقد أثرت الجائحة على بلدان أفريقيا في مجالات الفقر المدقع، والتغذية، والتعليم، والعمالة، والصحة، ونظم الرعاية الصحية. وشهدت المنطقة إضافة 38 مليون شخص إلى قائمة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، ومعاناة 48 مليون شخص من نقص التغذية، وتقزّم طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال، وعدم قدرة 127 مليون طفل على الذهاب إلى المدرسة، وفقدان ما يعادل 29 مليون وظيفة بدوام كامل. وإضافة إلى أكثر من 3,1 مليون حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تضرر ملايين الأشخاص من نقص التمويل وحالة الإرهاق التي عانتها أنظمة الرعاية الصحية. وأشارت رئيسة مجلس التجارة والتنمية إلى أن منظمة الصحة العالمية أوضحت، منذ بداية الجائحة، ألا أحد في مأمن ما لم يكن الجميع في مأمن. وارتأت أن تطعيم العالم بأسره أفضل السبل للتغلب على الجائحة. وحتى شباط/فبراير 2022، لم يحصل سوى 11 في المائة من السكان في أفريقيا على تطعيم كامل. ولم يتلق ما يقدر بنحو 1,2 مليار شخص بعدُ جرعة تطعيم واحدة ضد كوفيد-19.

5- وعرقلت الموارد المحدودة لقطاعات الرعاية الصحية، على الرغم من جهودها البطولية لحماية سكان المنطقة، قدرة البلدان الأفريقية على توزيع اللقاحات. وواجهت المنطقة صعوبات في تعبئة الموارد

دعماً لجهود التصدي للجائحة والإنعاش، كما يتضح من التباين في الموارد العامة المخصصة لتلبية مطالب الجهات الدائنة الخارجية واحتياجات الرعاية الصحية. فقد انهارت أنظمة الرعاية الصحية تحت ضغط الجائحة، في حين دفعت الحكومات الأفريقية للجهات الدائنة الخارجية أكثر من 55 بليون دولار لسداد خدمة الديْن في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحتاج إلى 20 في المائة من هذا المبلغ لتطعيم 70 في المائة من سكانها ضد كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، كلف سداد خدمة الديْن العام الخارجي ما يعادل، في المتوسط، ضعف مقدار الموارد التي خصصتها هذه البلدان للإنفاق على الصحة العامة في عام 2020. وعلى نحو ما بيّنه الأونكتاد مؤخراً، تثقل الديون كاهل البلدان النامية بوجه عام، وأفريقيا بوجه خاص. وأعاق ارتفاع مستويات الديْن العام قدرة بلدان المنطقة على حماية سكانها. وبارتفاع مستويات الديْن ارتفعت حصة سداد خدمة الديْن في الميزانيات العامة. ففي أفريقيا، زادت حصة الإيرادات الحكومية المستخدمة لتلبية سداد خدمة الديْن العام الخارجي أربعة أضعاف تقريباً، من 6 إلى 23,1 في المائة بين عامي 2011 و2020. وتخصص الحكومات في 12 بلداً على الأقل في الوقت الراهن أكثر من 20 في المائة من إيراداتها الحكومية لسداد خدمة الديْن.

6- ومن الواضح أن الديون ظلت مشكلة ملحة لفترة من الوقت، ومع ذلك لم يُبذل سوى القليل لتزويد البلدان النامية بالأدوات اللازمة لمعالجة هذه المسألة. وخُصص معظم التمويل غير المنشئ للديْن لقطاعات أخرى. وأتاح تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة 650 بليون دولار للاقتصاد العالمي دعماً للسيولة في عام 2020. وتلقت البلدان الأفريقية في المجموع 33 بليون دولار، أو 5 في المائة. وفي عام 2020، قدمت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما مجموعه 161 بليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية. وخُصص لأفريقيا حوالي ربع هذا المبلغ، أي 39 بليون دولار. وبلغت هذه المبالغ مجتمعة ما يقرب من نصف ما دفعته دول المنطقة في خدمة الديْن العام الخارجي، أي ما يعادل 126 بليون دولار، بين عامي 2020 و2021. وعلى النقيض، أخذَ معظمُ التمويل الطارئ للبلدان النامية شكلَ قروض من مؤسسات مالية دولية. وهذا الأمر يهدد بتفاقم مشكلة الديْن على المدى الطويل. فمن أصل 317 بليون دولار من التمويل الذي قدمته المؤسسات المالية الدولية بين عامي 2020 و2021، لم يُخصص غير 16 بليون دولار من منح الدعم للمساعدة الإنمائية الدولية المخصصة للبلدان منخفضة الدخل، المعرضة لخطر ضائقة الديْن. ولم تقدر البلدان الأفريقية على الصمود أمام الصدمات المتتالية في ظل الاستجابة المتعددة الأطراف التي وصفتها أمانة الأونكتاد في وثيقة المعلومات الأساسية للدورة بأنها استجابة ضعيفة جداً ومتأخرة جداً، وإلى حد ما، قصيرة النظر أيضاً. وتتطلب الحالة العالمية الراهنة مقاربة مختلفة. وينبغي الاعتراف بأن صحة الناس في العالم النامي وحياتهم شرط أساسي مسبق لإنجاح الانتعاش الاقتصادي في كل مكان. وأفضل طريقة لضمان انتعاش عالمي مستدام هي وضع استجابات متعددة الأطراف تركز على رفاه أضعف الفئات على الصعيد العالمي. وأشارت رئيسة المجلس إلى ضرورة المضي قدماً في وضع مبادرات جوهرية، بما في ذلك إلغاء الديون، وآلية متعددة الأطراف لمعالجة الديون لإعطاء الأولوية لتعبئة الموارد العالمية من أجل تحقيق أهم أهداف جدول الأعمال المتعدد الأطراف. عندئذ فقط يصبح من الممكن تيسير الوفاء بالتزامات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإعلان بيجين. وأعربت رئيسة المجلس عن تطلعها إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسائل بالاستعانة بمعارف الخبراء الذين حضروا مع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

7- وأشارت الأمينة العامة للأونكتاد إلى أن البلدان النامية على وجه الخصوص تعاني من الضغط الكبير الذي يعانيه الاقتصاد العالمي جراء استمرار جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا وأثرها على الغذاء والوقود والتمويل، وارتفاع تكاليف تغير المناخ. فما فتئت أعباء الديون تتزايد، وما فتئ عدد الذين يقعون في براثن الفقر يتزايد، وما فتئ الحيز المالي يتقلص، وما فتئ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتراجع لتصبح في

غير المتناول. ولأغراض هذه الدورة، عمدت أمانة الأونكتاد إلى حساب مبلغ الفجوة المتنامية في مجال تمويل التنمية في خطة عام 2030. وتبلغ هذه الفجوة حالياً 3,6 تريليون دولار سنوياً، مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره حوالي 2,5 تريليون دولار سنوياً قبل الجائحة. ومن المحتمل أن تكون هذه الفجوة أوسع، لأن الحساب أجري قبل اندلاع النزاع في أوكرانيا، وهو نزاع سيؤثر تأثيراً عميقاً على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تشديد شروط السيولة العالمية، ويؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي بسبب ارتفاع أسعار الوقود بالنسبة للغذاء والأسمدة، وتسارع ارتفاع التضخم جراء ارتفاع تكاليف التجارة وأسعار السلع الأساسية. ومن شأن *تقرير التجارة والتنمية* بصيغته المحدثة الذي يصدر هذا الأسبوع أن يؤكد أن الأونكتاد يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل بنسبة نقطة مئوية كاملة في عام 2022 بسبب الحرب، وأن تظهر المخاطر الطرفية في الأفق أيضاً. ومن السيناريوهات المحتملة: استمرار اضطراب سلاسل الإمداد، ومحدودية بعض السلع الأساسية الرئيسية أو تأخر وصولها أو الحصول عليها، وتوالي تراجع التصنيفات الائتمانية، وتخلف البلدان النامية عن سداد ديونها، واحتمال حدوث اضطرابات مدنية نظراً للعلاقة الوطيدة بين دورات السلع الأساسية والاضطرابات السياسية، وظهور فجوة تمويلية تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنقلب إلى هاوية.

8- ولتدارس سبل منع هذه السيناريوهات سوياً، طُرحت أفكار بشأن الحلول السياسية الممكنة لسد هذه الفجوة من طريق خفض التكاليف من جهة، وتعزيز النمو المستدام من جهة أخرى. فقد كلفت التزامات سداد خدمة الدَيْن حوالي 16 في المائة من عائدات صادرات البلدان النامية، وبلغت نسبة 34 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وفي عام 2020، تجاوزت حصة الإنفاق الحكومي على سداد خدمة الدَيْن الحصة المخصصة لقطاع الصحة، وفي كثير من الحالات قطاع التعليم في 62 بلداً نامياً. وتدعو الحاجة إلى إنشاء آلية دائمة وشاملة لإعادة هيكلة الديون، وإلى تعريف للقدرة على تحمل الدَيْن يتضمن الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية ويتجاوز التصنيفات الضيقة لمفهوم الدخل. ويحتاج نظام التمويل الدولي إلى تنفيذ تدابير طارئة لمساعدة البلدان النامية. وينبغي استئناف مبادرة تعليق سداد خدمة الدَيْن بطريقة لا تؤجل النظر في هذه المسائل. ومن شأن ضعف الانتعاش، واستمرار التوترات الجيوسياسية، وأزمة اللاجئين، وزيادة الإنفاق العسكري أن تزيد من الضغط على ميزانيات المعونة، ومن ثم على المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان المحتاجة؛ ولربما يكون صندوق المرونة والاستدامة الجديد الذي أنشأه صندوق النقد الدولي خطوة جيدة إلى الأمام. وتدعو الحاجة إلى مزيد من العمل، وإشراك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتدعو الحاجة أيضاً إلى دمج القدرة على الصمود في الهياكل الأساسية وشبكات الأمان، ونظم الحوكمة ونظم الصحة والتعليم، بالنظر إلى التكاليف التي ترتبت على كوفيد-19، وإلى تغير المناخ بالنسبة للبلدان النامية، وهي سلسلة من الأزمات المطولة والتدريجية. وفيما يتعلق بالنمو، تدعو الحاجة كذلك إلى دفعة مستدامة وهيكلية نحو بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يقتضي الأمر وضع استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، يشارك فيها القطاع الخاص والمصارف الإنمائية المحلية منها والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتحتاج المصارف الإنمائية إلى رسملة أصولها، والعمل بنسب رأسمال أقل تحفظاً. وتُعتبر قدرة الحكومات على إيجاد موارد من عائدات الضرائب مسألة هامة؛ وتُعتبر مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإنشاء آلية فعالة للإدارة العالمية للضرائب من الأمور الأساسية أيضاً. ويضطلع الأونكتاد بولاية جديدة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يمثل فرصة جماعية للمضي قدماً بشأن هذه المسألة. وتدعو الحاجة كذلك إلى اقتصاد عالمي أكثر استقراراً وشفافية وقائماً على القواعد، لأن التجارة تظل محركاً لرخاء الجميع.

البيانات الرئيسية ومناقشات الجلسة العامة الافتتاحية

9- ألقى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا البيانات الرئيسية للدورة. وعرض ممثل أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية بشأن بند جدول الأعمال (TD/B/EFD/5/2).

10- وأقرّ ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين، وبعض المتكلمين، ومنظمة حكومية دولية واحدة بالأثر الهائل لجائحة كوفيد-19 على تعبئة تمويل التنمية، وبأن العالم يواجه انتعاشاً غير متكافئ بسبب اضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع نسبة التضخم، وتزايد حدة التقلبات المالية، وارتفاع تكاليف التجارة. وأبرزت الجائحة أيضاً ضرورة تحقيق المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما من حيث تمويل اقتناء المنافع العامة العالمية مثل اللقاحات، فضلاً عن تخفيف أثرها الاجتماعي وتعزيز الاستجابة الاقتصادية والانتعاش.

11- وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين إلى أن الحرب في أوكرانيا، التي انضافت إلى التحديات التي نشأت عن جائحة كوفيد-19، تهدد بتقويض الجهود العالمية لتمويل التنمية. وشددوا على أن الهجوم الذي شنه الاتحاد الروسي على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ودعت هذه المجموعات إلى سحب فوري للقوات المسلحة الروسية من كامل الأراضي الأوكرانية. وأعرب مندوب آخر عن عدم موافقته على هذا التقييم وعرض آراء بلده بشأن مبررات استخدام القوات المسلحة.

12- وأشار ممثل أمانة الأونكتاد إلى أن الموارد المالية الخارجية ذات أهمية حاسمة لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات والتعافي من الجائحة. وشدد على أن الكثير من التمويل الخارجي مع ذلك قصيرُ الأجل بطبيعته، ويمكن أن يختفي بسرعة إذا تراجع مستوى الثقة. وأشار أحد المتكلمين الرئيسيين إلى أن الموارد المالية الخارجية للتنمية ما فتئت تتناقص، وهو ما أضر بوجه خاص بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وذكر المتكلمون الرئيسيون أنه من بين 650 بليون دولار من مخصصات صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة، لم يُخصص غير 5 في المائة لأفريقيا و3,2 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل. وذكر أحد المتكلمين الرئيسيين أن العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يعاني من قيود شديدة على السيولة، الأمر الذي يعوق جهودها الرامية إلى التعافي بشكل أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا بعض المندوبين والمتكلمين الرئيسيين وممثل أمانة الأونكتاد إلى إعادة النظر في آلية تخصيص حقوق السحب الخاصة بحيث تعكس على نحو أفضل دور الاقتصادات الناشئة على الصعيد العالمي، وتوجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان التي تحتاجها بشدة. وأشار بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أن تخصيص حقوق السحب الخاصة ينبغي، إضافة إلى ذلك، ألا يفي باحتياجات البلدان النامية من السيولة القصيرة الأجل فحسب، بل بالاحتياجات التمويلية الطويلة الأجل أيضاً. واقترح بعض المندوبين تقديم تمويل تساهلي إلى البلدان المتوسطة الدخل من طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

13- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن الجائحة أحدثت أيضاً تآكلا لم يسبق له مثيل في قدرة البلدان النامية على تحمل الديْن، وهو تآكلٌ يمكن أن يتفاقم بسبب تشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية. وذكر بعض المجموعات الإقليمية أن تعبئة التمويل المستدام تتطلب معالجة فعالة لمسألة الضعف جراء الديْن والمسائل النُظمية المرتبطة بتمويل التنمية. وأشار بعض المندوبين وأحد المتكلمين الرئيسيين وممثل أمانة الأونكتاد إلى أن مبادرة تعليق سداد خدمة الديْن لمجموعة الـ 20 والإطار المشترك خطوتان في الاتجاه الصحيح، لكن حجمهما لا يزال غير كاف. واقترح أحد المندوبين تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الديْن حتى نهاية عام 2022 وما بعده. ودعا بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بطريقة تتيح حلاً دائماً لمسألة الديون السيادية، لا سيما بإنشاء آلية مناسبة ودائمة لإدارة إعادة هيكلة الديون في البلدان النامية. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى تعزيز شفافية الديون وإدارتها، فضلاً عن ضرورة الموازنة بين الحاجة إلى معالجة الضعف جراء الديْن والحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

14- وشدد بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعت مجموعة إقليمية واحدة وأحد المندوبين البلدانَ المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها جزءاً من الجهد الدولي الأوسع نطاقاً لتمويل التنمية. ودعت عدة مجموعات إقليمية إلى زيادة التمويل الخاص والعام على السواء، فضلاً عن زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص. وسلط أحد المندوبين الضوء على إصلاح النظام الضريبي الدولي ومسألة التدفقات المالية غير المشروعة، مثل إعادة الأصول المسروقة إسهاماً في تعبئة موارد إضافية. ولاحظ بعض المجموعات الإقليمية أن عدم إحراز تقدم ملموس بشأن تمويل المناخ، قد أخّر بالفعل التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، وأنها لم تُوفِ التزامها هذا. ودعت هذه المجموعات البلدانَ المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها بمساعدة البلدان النامية في إجراءاتها المتصلة بتغير المناخ لعلاقة هذا الأمر بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومراعاة ظروف البلدان النامية واحتياجاتها وأولوياتها.

النظر إلى الوراء للمضي قدماً: الدروس التي يمكن استخلاصها من جائحة كوفيد-19 لتمويل التنمية

15- خلال حلقة النقاش التي ضمت خمسة أعضاء، ذكر أحد المتحاورين أن الاستجابة للطوارئ المالية في ذروة الأزمة تكللت بالنجاح نسبياً. وأبرز بعض المتحاورين في المقابل أن الإجراءات المتعددة الأطراف التي اتُّخذت للتصدي لجائحة كوفيد-19 لم تكن كافية لتعزيز صمود تمويل التنمية في مواجهة صدمات المستقبل. ولتقوية هذا الصمود، أوصى أحد المتحاورين بإدراج بنود الكوارث الطبيعية ضمن السندات السيادية. وأشار متحاور آخر إلى أهمية الأدوات المالية المبتكرة، مثل مقايضة الديْن بصون البيئة. وشدد أحد المتحاورين على أن الإطار المشترك لمجموعة الـ 20 غير كاف حتى الآن للتصدي لتحديات ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل، وأن ضمان آليات فعالة لإعادة هيكلة الديون أصبح أمراً ملحاً. وشدد العديد من المتحاورين على ضرورة إشراك البلدان المتوسطة الدخل في هذه الآليات وزيادة فرص حصولها على التمويل الميسّر. واقترح أحد المتحاورين اعتبار الضعف البيئي معياراً لذلك.

16- وسلط العديد من المتحاورين الضوء على أهمية تخصيص حقوق السحب الخاصة التي بلغت 650 بليون دولار في آب/أغسطس 2021، وهي مبالغ قياسية، وعلى الحاجة أيضاً إلى إعادة تحويل حقوق السحب الخاصة، التي لم تستخدمها البلدان المتقدمة، إلى البلدان النامية. وأشاروا إلى بعض آليات إعادة التخصيص، مثل صندوق المرونة والاستدامة المقترح. واقترح متحاور آخر إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة عبر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

17- وذكر أحد المتحاورين أن أحد الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بتمويل التنمية هو الحاجة إلى اتباع مقاربة شاملة. ويقتضي سد الفجوة التمويلية اتخاذ مجموعة من الإجراءات، مثل تعبئة الموارد المحلية ومعالجة الديون الخارجية التي لا يمكن لبعض البلدان النامية تحملها. وشدد متحاور آخر على أنه ينبغي، فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، سد الفجوة بتمويل من القطاع العام، لأن القطاع الخاص يعطي الأولوية لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ. ولمّا كان العديد من البلدان النامية قد بلغ بالفعل مستويات عالية من الديْن العام، فمن الضروري إيجاد آليات لزيادة حيزها المالي. ويكمن أحد الخيارات في إنشاء أداة خارج الميزانية لتسجيل الديون الجديدة المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ.

18- وذكر متحاور آخر أن أزمة كوفيد-19 استحضرت ثلاثة دروس سابقة. الأول هو دور السياسة المالية بوصفها أداة للحد من عدم المساواة من خلال تحويل الدخل. والثاني هو انخفاض الحيز المالي للعديد من البلدان النامية بسبب القيود المفروضة على ميزان المدفوعات. وفي هذه الحالة، اقترح أن تتيح المؤسسات المتعددة الأطراف وسيلة للتحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الصرف تمكّن البلدان النامية من زيادة التمويل الخارجي دعماً لتنميتها. والدرس الثالث هو أهمية التخطيط الحكومي.

19- وأشار متحاور آخر أيضاً إلى أن الحرب في أوكرانيا ستؤثر على الاقتصاد العالمي عبر ثلاث قنوات رئيسية هي: ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ وتعطيل التجارة وسلاسل الإمداد والتحويلات المالية؛ وانخفاض ثقة قطاع الأعمال وتشديد الشروط المالية. والبلدان النامية، كما حدث أثناء جائحة كوفيد-19، أقل قدرة على مواجهة هذه الآثار لكنها سوف تتحمل عبأها الأكبر.

20- وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء أثر الحرب في أوكرانيا على توافر التمويل اللازم للتنمية في السنوات المقبلة، لا سيما أثرها على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل التساهلي. وشدد مندوب آخر على أن البلدان النامية تحتاج إلى حيز مالي أوسع وظروف مالية أفضل لمواجهة التحديات المقبلة. ولاحظ مندوب آخر ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق انتعاش مرن والوفاء بالالتزامات التي قطعت الدول على نفسها في اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك إدخال إصلاحات على الهيكل المالي العالمي.

21- وسلطت مجموعة إقليمية ومندوب الضوء على أن جميع مصادر التمويل (الخارجية والمحلية، الخاصة والعامة) ضرورية لتمويل متطلبات الاستثمار لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن الإجراءات المتعددة الأطراف المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 كانت ضخمة وغير مسبوقة.

22- ورددت مندوبة أخرى دعوة المتحاورين إلى إشراك البلدان المتوسطة الدخل في آليات إعادة هيكلة الديون، وشاطرت المتحاورين التحديات التي أثاروها بشأن تمويل التكيف مع تغير المناخ. وأشارت أيضاً إلى ضرورة الأخذ بمعايير الأهلية من غير نصيب الفرد من الدخل للحصول على التمويل الميسّر.

إعادة البناء بشكل أفضل: التمويل المستدام للتصنيع الأخضر والتحول الهيكلي الشامل

23- خلال حلقة الحوار التي ضمت أربعة أشخاص، أبرز المتحاورون أن الالتزام الدولي الحالي بشأن تمويل التنمية لم يوفَّ فحسب، بل لم تكن الأموال المتاحة كافية أيضاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ وحدها، أشارت بعض التقديرات إلى ضرورة توجيه ما بين 5 و7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى عمليات تحييد الكربون لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. وأيد أحد المتحاورين تمويل التنمية الذي تقوده الدولة لأن الصناديق الخاصة، التي تتولى إدارتها في الغالب صناديق الاستثمار المشترك، تفتقر إلى حوافز فعالة لتحقيق أهداف التصنيع الأخضر، والتخفيف من آثار تغير المناخ ضمن الإطار الزمني الذي حددته الالتزامات المتفق عليها دولياً. وقد أثبتت الآليات التي يقودها السوق استناداً إلى مؤشرات الأسعار، مثل زيادة سعر الكربون، عدم فعاليتها.

24- وشدد أحد المتحاورين على أنه على الرغم من أن صناديق الاستثمار المشترك الخاصة قطعت على نفسها توفير مبلغ 130 تريليون دولار لتحويل الاقتصاد إلى صاف صفري، لكن تعهدها هذا ليس ملزِماً. وإضافة إلى ذلك، لم توسِّع المبادرات الأخيرة لتحفيز الانتعاش إلى ما بعد كوفيد-19، بما فيها المبادرات التي اتخذتها مجموعة الـ 20 وصندوق النقد الدولي، نطاقَ الإعفاء من الديون أو إعادة هيكلتها إلى ما هو أبعد من المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات الدائنة العامة، واستبعدت من ثم الجهات الدائنة من القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، تجاهلت مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف قطاع التصنيع الأخضر في قراراتها التمويلية، واعتمدت بدلاً من ذلك على سياسات الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية في عملية صنعها القرار. وسلط عضو آخر، وهو أحد المفاوضين في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، الضوء على عدة قضايا أُثيرت خلال ذلك المؤتمر. وكانت إحدى القضايا البارزة حينها هي الحاجة إلى اختتام المفاوضات بحلول عام 2024 بشأن وضع هدف كمي جماعي جديد للتمويل المناخي بموجب اتفاقية باريس لفترة ما بعد عام 2025، وهو ما سيزيد من مبلغ 100 بليون دولار التي التزمت البلدان المتقدمة النمو بتقديمه سنوياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وتدعو الحاجة أيضاً إلى استكشاف تعزيز فرص إتاحة التمويل المناخي للبلدان النامية من حيث زيادة تدفق التمويل والاستثمارات

وغيرها من السيولة (المخصصات الجديدة لحقوق السحب الخاصة مثلاً) إلى البلدان النامية وخفض تدفق التمويل من اقتصاداتها إلى الخارج (من طريق إلغاء الديون ومراقبة التدفقات المالية غير المشروعة مثلاً) من أجل زيادة توافر رأس المال في البلدان النامية الذي يمكن توظيفه لدعم التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، ارتأى عضو آخر أن الالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ تضع ضغوطاً أكبر على التخفيف من آثار تغير المناخ مقارنة بالتكيف، وهو الأمر الذي اعتبرته بلدان نامية كثيرة أولويةً لأنها لم تكن تاريخياً من أكبر مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وسلط المتحاور الضوء على تجربة بلده، حيث استخدمت الحكومة أموالها السيادية لتمويل تدابير التكيف، ولاحظ أن الحلول ينبغي أن تكون محلية بامتياز ومحددة السياق.

25- وأثار عدة متحاورين أيضاً مسألتي حقوق الملكية الفكرية والحصول على التكنولوجيا من أجل التصدي لتغير المناخ. وتحتاج البلدان النامية لأن يكون استيراد التكنولوجيات المحيِّدة للكربون سهل المنال، وينبغي أيضاً أن تكون قادرة على تطوير هذه التكنولوجيات وتكييفها ضمن سياقها هي. وفي هذا السياق، يمكن للتمويل المناخي أن يسهم في دفع عجلة التنمية والتصنيع الأخضر.

26- وارتأت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين بأن خطة عمل أديس أبابا تضع المسؤولية الإنمائية على عاتق فرادى البلدان. ومن ثم، ينبغي للجهات التي تضع السياسات إيجاد سبل لحشد تدفقات رأس المال الخاص الناشئة عن التجارة والاستثمار وتوظيفها وسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. واعتبرا أن القطاع الخاص أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأشارا على سبيل المثال إلى إحدى المبادرات الإقليمية التي ترمي إلى زيادة التمويل وتحديد المشاريع المقبولة مصرفياً في بلدان الجنوب. وأعرب المتحاورون عن آراء مختلفة، حيث دفع العديد منهم بأن قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية تعترف صراحة بعدم التماثل بين البلدان. وأشاروا إلى ضرورة توسيع نطاق الاستثناءات القائمة في مجالي التجارة والاستثمار. وضرب أحد المتحاورين مثالاً على ذلك باستثمار مؤسسات مملوكة للدولة في أوغندا في قطاع التنقل الأخضر. فقد حققت هذه المؤسسات نجاحاً بفضل عمليات نقل التكنولوجيا من الصين، والسياسة الجادة التي تقودها الدولة. وارتأى متحاور آخر أن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد يجب أن يرتكز على التعاون فيما بين البلدان، وليس على المنافسة القائمة على السوق، من أجل الوفاء باتفاق باريس. وأشار أحد المندوبين إلى أن النظام الحالي يفضي إلى توزيع غير متكافئ للتكاليف والفوائد.

27- وناقش العديد من المتحاورين بإيجاز دور المصارف المركزية في التحول الهيكلي. فهذه المصارف تواجه في البلدان النامية قيوداً أكبر من تلك التي تواجهها نظيراتها في البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، ظلت إجراءاتها محدودة إلى حد ما، ومالت إلى تفضيل استقرار الأسعار على الاستثمار الأخضر.

28- ولخّص مدير حلقة النقاش الأمور عموماً في الحجم الهائل للفجوة التمويلية، وسبل سدها فيما يتعلق بالقضايا البيئية والإنمائية، ودور المؤسسات في كل من القطاعين الخاص والعام، والمؤسسات المتعددة الأطراف.

توسيع نطاق تمويل التنمية إلى ما بعد جائحة كوفيد-19: هل تدعو الحاجة إلى تغيير الأنموذج؟

29- خلال حلقة النقاش التي ضمت أربعة أعضاء، ركزت إحدى المتحاورات على الحاجة إلى سد الفجوات التمويلية الضخمة من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى المقاربة التي يتعين اعتمادها لهذا الغرض والأولويات التي ينبغي وضعها في هذا الصدد. فقد تفاقمت الفجوات القائمة في تمويل التنمية بسبب أزمة كوفيد-19. وتفاوتت نسب الانتعاش وظلت ضعيفة، ولا تزال هناك عقبات كبيرة لوضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو مستدام وقادر على الصمود. وتفاقمت المشاكل المرتبطة بارتفاع درجة التقلبات في الأسواق المالية الدولية وتضرر سلاسل القيمة العالمية والإقليمية بسبب التحديات التي

يشكلها غزو أوكرانيا، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تتاجر مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والبلدان النامية المستوردة للنفط والحبوب. وترتب على هذا الوضع أن أصبح المشهد العالمي أقل ملاءمة للتنمية.

30- وأشارت إلى أن المقاربات الحالية لتمويل التنمية تعطي الأولوية لتوظيف الأموال العامة تحويطاً للاستثمارات الخاصة باستخدام أدوات تمويل مبتكرة. لكن هذه المقاربة حققت عموماً نتائج مخيبة للآمال سواء من حيث ما تحقق في الحجم الإجمالي للاستثمار أو من حيث توجيه الأموال نحو القطاعات والمشاريع ذات الأولوية. فعلى الرغم من تحويط الاستثمارات الخاصة والإصلاحات الهيكلية التي ترعاها المؤسسات المالية الدولية الرائدة، عرفت تعبئة رأس المال الخاص في واقع الأمر ركوداً بشكل كبير. وارتأت أن الوقت قد حان لتنقيح الأنموذج السائد وتحقيق توازن بين القطاعين الخاص والعام بالنظر إلى ما ينطوي عليه تمويل التنمية.

31- وذكر بعض المتحاورين أن من المهم العمل على أن تساعد الأموال العامة على تحفيز وحشد التمويل الخاص، وهو تمويل "متأن" عادة ويفيد في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن بطرق لا تركز على تحويط الاستثمار الخاص، بل على تعظيم الأثر الإنمائي لهذه التدفقات الخاصة. وينبغي أن تضطلع المصارف الإنمائية العامة بدور رئيسي على الصعد المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ويمكن لهذه المصارف أن تساعد على تمويل الاستثمارات الكبيرة اللازمة لدعم التحول الأخضر والشامل للجميع في جميع الاقتصادات، فضلاً عن دعم الابتكار وغيره من الأنشطة لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ويمكن لهذه المصارف أيضاً أن تضطلع بدور حاسم في مواجهة التقلبات الدورية، كما فعلت خلال حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19. فقد أتاحت في الظروف المالية الصعبة تعظيماً للموارد العامة الشحيحة نسبياً، إذ يمكنها تعظيم تأثير أي زيادة لرأس المال العام بالاستعانة بمصادر تمويل خاصة إضافية أو غيرها من مصادر التمويل.

32- وشدد عدة متحاورين أيضاً على أن من شأن الاستفادة المشتركة من الاحتياطيات العالمية أن يكون عنصراً هاماً في التصدي لأي أزمة عالمية، كما هو الحال بالنسبة للجائحة الراهنة. وأشار أحد المتحاورين إلى أن الوسيلة المالية العالمية الحقيقية الوحيدة للتصدي للأزمة الحالية تكمن في إصدار حقوق سحب خاصة تزيد على 650 بليون دولار التي أصدرها صندوق النقد الدولي. غير أن أكثر من 60 في المائة من هذه الموارد خُصص للبلدان المتقدمة النمو. أما البلدان المتوسطة الدخل، التي كانت عرضة للجائحة بشكل خاص ويعيش فيها معظم فقراء العالم، فحظيت بالحد الأدنى من الاهتمام. ولجعل إصدار حقوق السحب الخاصة أكثر فعالية، اقترح عدة متحاورين نقل حقوق السحب الخاصة من الاقتصادات المتقدمة النمو إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وتوجيهها صراحة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ولهذا السبب، يمكن أن تضيف حقوق السحب الخاصة إلى القاعدة الرأسمالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتمكّنها من توسيع نطاق إقراضها وضماناتها.

33- وذكر أحد المتحاورين أن الحاجة تدعو إلى تدخلات كبيرة لبناء الأسواق ورسم ملامحها. واقترح عدة متحاورين استحداث أصول من فئات جديدة، مثل السندات البلدية أو الصناديق الزراعية، والاستفادة من مجمعات رأس المال المتاحة حالياً للاستثمار المستدام التي تؤخذ فيها العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية بعين الاعتبار. فقد نمت هذه الأسواق العالمية بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة، وكان الطلب عالياً على الأصول الجديدة والعالية الجودة. ومن شأن توسيع نطاق عرض الأصول البيئية والاجتماعية والإدارية أن يساعد لهذا السبب على زيادة التدفق الكلي للاستثمار المؤثر بتحويل الأصول في الوقت نفسه من التمويل البالغ الصغر والهياكل الأساسية إلى أصول يمكن أن تفيد في التعجيل بالتنمية والتنوع البيولوجي خدمة لمصالح الفقراء. واتفق المتحاورون على أن ثمة حاجة ملحة لإعادة اكتشاف الدور الاستباقي للدولة، وعدم إطلاق العنان لرأس المال الخاص إلا في سياق رؤية عامة للتنمية والتصنيع.

34- وأقرّ أحد المتحاورين بالدور الحاسم الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه مصدراً للأفكار الابتكارية للتغلب على الصعوبات الحالية والنهوض بالبنيان المالي العالمي. ودعا جميع المتحاورين إلى تجديد دور الأونكتاد على الساحة الدولية، وتعزيز تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية. وأثار بعض المندوبين مسائل إضافية تتعلق بدور الديون الدولية في الحد من حيز السياسات العامة والمفاضلة المحتملة بين الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل في تصميم الأدوات المالية لأنها تكتسي أهمية. وشرح بعض المتحاورين كيف أن الخلل الهائل في نظام الديون يعاقب الاقتصادات النامية، وشددوا على الدور الضار لوكالات التصنيف الائتماني الخاصة في تخفيض تصنيف البلدان عندما تكون هذه البلدان في أمس الحاجة إلى الحصول على الموارد الأجنبية الرخيصة. ولهذا السبب، تدعو الحاجة إلى تنقيح دور هذه الوكالات.

المضي قدماً: أولويات السياسات المتعددة الأطراف لتمهيد الطريق نحو تمويل إنمائي قوي وموثوق

35- خلال حلقة النقاش التي ضمت خمسة أعضاء، سلط بعض المتحاورين الضوء على عدم المساواة في ولوج البلدان النامية إلى شبكة الأمان المالي العالمية، التي تتضمن ترتيبات السيولة القصيرة الأجل التي تتيحها جهات منها صندوق النقد الدولي، والصناديق المالية الإقليمية، واتفاقات مقايضة العملات. وأشاروا إلى أنه على الرغم من أن شبكة الأمان المالي العالمية توسعت وأصبحت متعددة الطبقات، تظل البلدان المنخفضة الدخل أقل تحصيناً ضد صدمات السيولة وأقل قدرة على الوصول إلى مختلف المصادر. وللحد من عدم المساواة في شبكات الأمان المالي العالمية، أوصى أحد المتحاورين بإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة على نحو أكثر شجاعة؛ وإنشاء صناديق مالية إقليمية جديدة وزيادة موارد الصناديق الإقليمية القائمة؛ وإدراج اتفاقات مقايضة العملات بوصفها جزءاً من تنسيق شبكة الأمان المالي العالمية.

36- ولاحظت متحاورة أخرى أن العديد من البلدان النامية تواجه مشاكل ترتبط بالملاءة المالية وهي على وشك التخلف عن السداد. وأعربت عن قلقها من أن الضعف جراء الدَيْن قد يتفاقم لأن البلدان المتقدمة النمو بدأت بالفعل في تشديد سياساتها النقدية، وهو ما سيعرض للخطر قدرة البلدان على اتباع سياسات مالية لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية. وتفادياً لأزمة الديون التي تلوح في الأفق، ارتأت أن الحاجة تدعو إلى مبادرات أكثر شجاعة، بما في ذلك استئناف مبادرة تعليق سداد خدمة الدَيْن، والإسراع إلى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، وإنشاء آلية دائمة لمعالجة الديون لتمكين جميع البلدان النامية المحتاجة من إلغاء ديونها وإعادة هيكلتها بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب وبصورة عادلة، وإشراك جميع الجهات الدائنة (من القطاعين العام والخاص) في ذلك. وأشارت أيضاً إلى أهمية مبادئ الأونكتاد المتعلقة بالاقتراض والإقراض المسؤولَيْن، فضلاً عن استخدام مؤشر الضعف المتعدد الجوانب لتوجيه تخصيص التمويل الميسَّر الذي يتيحه صندوق النقد الدولي.

37- وسلط متحاور آخر الضوء على أهمية "إعادة تدوير" حقوق السحب الخاصة التي تتيحها الاقتصادات المتقدمة للبلدان النامية. وأشار إلى الخصائص الفريدة لحقوق السحب الخاصة، بما في ذلك أنها ليست نقداً، بل هي بالأحرى مطالبة مشروطة بعملة أخرى وأصل احتياطي. ولاحظ أن آلية إعادة التدوير القائمة لحقوق السحب الخاصة (صندوق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي) لا تكفي لأنها لا تقدم سوى قروض مستحقة قصيرة الأجل وتستبعد البلدان المتوسطة الدخل المحتاجة. واستجابة لأوجه القصور هذه، يعمل صندوق النقد الدولي على تصميم صندوق جديد يكون في متناول البلدان المتوسطة الدخل الضعيفة يستغرق استحقاق قروضه فترة أطول. وإلى جانب آليات صندوق النقد الدولي، يمكن الاستعانة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بوصفها جهات معتمدة حائزة لحقوق السحب الخاصة لإعادة تدوير هذه الحقوق. وأشار المتحاور إلى المسائل التقنية والسياسية التي تنطوي عليها إعادة تدوير حقوق السحب الخاصة، وأنه سيتعين على الجهات الواضعة للسياسات أن تقارن بين تكاليف ومزايا الاحتفاظ بحقوق السحب الخاصة أصولاً احتياطية وبين استخدامها أداة مالية أثناء الأزمات. فقد عارضت المصارف المركزية هذا الاقتراح، وفضلت أن يُحتفظ بحقوق السحب الخاصة في ميزانياتها العمومية.

38- وأقرّ أحد المندوبين بأهمية إعادة تدوير حقوق السحب الخاصة وسأل المتحاورين عن الطريقة التي تتيح للبلدان تحديد الوقت المناسب لاستخدام هذه الأصول الاحتياطية. ورداً على ذلك، شدد المتحاورون على دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في استخدام حقوق السحب الخاصة لتوظيفها في استثمارات سليمة، وأبرزوا أهمية فهم المخاطر فهماً أوسع نطاقاً، وأهمية عدم القبول بالضرورة بمعيار المشروطية الذي وضعه صندوق النقد الدولي، والذي من شأنه أن يثني البلدان عن الحصول على الموارد.

39- وسأل مندوب آخر عن كيفية إشراك الجهات الدائنة من القطاع الخاص في الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديْن، وسلط الضوء على عدم وجود آليات تشجع على ذلك. وأشار أحد المتحاورين إلى أن انخفاض مشاركة القطاع الخاص ليس شاغلاً جديداً، وأوصى بوضع حوافز وطنية ودولية لإنعاش مشاركة القطاع الخاص، إلى جانب القيود أو العواقب التي تترتب على الجهات التي لا ترغب في المشاركة.

40- وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأدوات التمويل المبتكرة في توسيع نطاق التنمية المستدامة في البلدان النامية، فضلاً عن أهمية النهوض بتعبئة الموارد المحلية.

41- ولاحظ أحد المندوبين إلى أن عدداً قليلاً من البلدان النامية انضم إلى برامج تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها خلال أزمة كوفيد-19 خوفاً من أن تعمد وكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض تصنيف ائتمانها. وأبرز أهمية إنشاء وكالة ائتمان مستقلة وهيئة عالمية للديون، على النحو الموصى به في تقارير الأونكتاد.

42- وسأل ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني عن إصلاح نظم حصص إصدار حقوق السحب الخاصة، وأشار إلى الحاجة إلى إنشاء جهات جديدة معتمدة حائزة لهذه الحقوق. ووافق أحد المتحاورين على التوصية، لكنه شدد على أن استخدام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تضطلع بالفعل بهذه الوظيفة هو الطريقة الأكفأ لأن أي تغيير في نظام الحصص سيتطلب تأييد 85 في المائة من مجلس إدارة صندوق النقد الدولي لذلك.

الجلسة العامة الختامية

43- أعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن ارتياحه لأن الدورة أخذت بالتوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة. ومع ذلك، ارتأى أنها لا تعكس مجموعة الأفكار والمناقشات المقترحة. لقد كان موضوع الدورة في الوقت المناسب وضرورياً، لأن آثار جائحة كوفيد-19 أضرّت بالاقتصاد العالمي وزادت من خطر الديون التي لا يستطيع عدد متزايد من البلدان النامية تحملها، لا سيما وأن التعليق المؤقت لسداد خدمة الديْن الذي بادرت إليه بلدان مجموعة الـ 20 خلال الجائحة انتهى. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف النظام المالي الدولي والهيكل الحالي للديون الدولية المعمول به لإعادة هيكلة الديون السيادية، الأمر الذي قد يضع قيوداً خطيرة على فرص تحقيق نمو شامل ومستدام. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تجاوز هذا الضعف وتنفيذ مبادرات جديدة للإسهام في القدرة على تحمل الديْن. ونوقشت خيارات حقوق السحب الخاصة مناقشة مستفيضة، وقُدمت عدة مقترحات على الأجل القصير ولتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات. وينبغي استخدام حقوق السحب الخاصة على نطاق واسع. وكان إصدار حقوق السحب الخاصة في آب/أغسطس 2022 خطوة نحو تعزيز السيولة على أن تتبع ذلك إجراءات طموحة لإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على البلدان النامية التي تحتاج إلى السيولة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. وأضاف أنه ينبغي استكشاف مبادرات أخرى لتعزيز السيولة للسماح بتمويل البلدان النامية وحفز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ونوقش على نطاق واسع خلال الدورة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في هذا المجال.

44- ورحبت المجموعة الإقليمية بمبادرة تعليق سداد خدمة الديْن التي اتخذتها مجموعة الـ 20 لكنها أقرّت بأوجه القصور الكامنة فيها ودعت إلى الاستمرار في العمل بها. وينبغي تمديد تعليق خدمة الديْن عند الحاجة، بمعزل عن مستوى الدخل، بما في ذلك الجهات الدائنة من القطاعين الخاص والمتعدد الأطراف، والنظر في إلغاء الديون أيضاً. ورُحب بالمناقشة المتعلقة بإعادة النظر في تحديات القدرة على تحمل الديْن التي يواجهها العديد من البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعت المجموعة الإقليمية إلى تنفيذ فعال وشفاف ومعجّل للإطار المشترك الذي يعطي الأولوية للأهداف الإنمائية، وبذل الجهات الدائنة، من القطاع الخاص وغيرها من الجهات الدائنة الدولية المعنية، جهوداً مماثلة. ورحّبت المجموعة أيضاً بإجراء تحليل أشمل للرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي حالياً وأثرها على نمو البلدان النامية. وجرى خلال مختلف اجتماعات الدورة التشديد على ضرورة مواصلة مناقشة وتناول مسألة النقص في تغطية احتياجات البلدان المتوسطة الدخل من التمويل ومحدودية فرص حصولها عليه. وينبغي معالجة مواطن ضعف بعينها تؤثر على هذه الاقتصادات، وذلك من أجل تمكينها من الوسائل المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت المجموعة أنه ينبغي أيضاً الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ودعت المجموعة البلدانَ المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً لاتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا.

45- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى، في معرض إقراره بجهود الجهات المنظِّمة ونوعية المتحاورين وتفاعل المشاركين، عن أسفه لأن المعلومات المتعلقة بالمتحاورين ومشاريع التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة لم تُتح مسبقاً كما اتُفق على ذلك. ناهيك أن تنظيم بعض الاجتماعات وأغلب مشاريع التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي أعدتها الأمانة قد تجاوز ما اتفَق عليه الأعضاء ضمن قائمة الأسئلة الإرشادية، أو أنها سارت في اتجاه مختلف. وقد حالت هذه الحالة دون ضمان التوصل إلى نتيجة بناءة وتكميلية للإسهام في عملية التمويل من أجل التنمية في نيويورك، وفي مرحلة متابعة خطة عمل أديس أبابا. وأشار الممثل أيضاً إلى محدودية تفاعل الأعضاء في بعض الاجتماعات، وهو ما لوحظ أيضاً في الدورة السابقة.

46- ولاحظ أحد المندوبين التأخير الذي عرفه تنظيم الدورة الخامسة، بسبب كوفيد-19 وبعدها المؤتمر الذي ينظَّم كل أربع سنوات. وكانت المناقشات مفيدة، حيث وُزعت الدورة إلى مجموعات متوازنة من المتحاورين الذين أثاروا نقاطاً استرعت اهتماماً جاداً من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وشدد المندوب أيضاً على أن عدد المندوبين الذين حضروا جميع الاجتماعات ما فتئ يرتفع. وأثنى على جهود الأمانة في تنظيم الدورة وفي إعداد وثيقة المعلومات الأساسية. وشدد على أن التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة تتطلب خطوات عملية لتنفيذها.

47- وأبرز مندوب آخر أن التدابير القسرية الانفرادية أعاقت تمويل التنمية لعقود في البلدان النامية المستهدَفة، مثل كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وزمبابوي وغيرها. فقد وَضعت هذه التدابير عقبات خطيرة أمام تعبئة الموارد المالية من المصادر العامة والخاصة المحلية والخارجية وأعاقت التعاون التجاري الدولي باعتباره أداة للتنمية. واستُخدمت العقوبات الانفرادية وسيلة ضغط سياسية وكانت لها آثار سلبية مباشرة على تنمية السكان، ووضعت عقبات كبيرة أمام تمويل التنمية. وتنتهك هذه العقوبات الانفرادية حقوق الإنسان، مثل الحق في التنمية. وتؤثر على ملايين الأشخاص في البلدان النامية، وتتركهم وراء الركب. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان تحديد جميع العقبات التي من شأنها أن تقوض الإنجازات المتصلة بتمويل التنمية في بلدان الجنوب ومراعاتها في وثائق فريق الخبراء الحكومي الدولي وفي التوصيات المتعلقة بالسياسات التي يُتفق عليها مستقبلاً.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

48- جرى انتخاب أعضـــاء مكتب الدورة الخامســـة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية من خلال إجراء الموافقة الصـــامتة. وبناء على ذلك، أُبلغ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسـته العامة الافتتاحية المعقودة في 21 آذار/مارس 2022، بأن السـيد أحمد إيهاب عبد الأحد جمال الدين (مصر) انتُخب رئيساً لدورته والسيد مايكل غافي (أيرلندا) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

49- أقر فريق الخبراء الحكومي الـدولي، في جلســـته العـامـة الافتتـاحيـة المعقودة في 21 آذار/ مارس 2022، جدول الأعمال المؤقت، بصـيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/5/1. ومن ثم تضـمن جدول الأعمال ما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

3- تمويل التنمية: تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى ما بعد كوفيد-19

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الخامسة.

جيم- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الخامسة

(البند 5 من جدول الأعمال)

50- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسـته العامة الختامية في 23 آذار/مارس 2022، بأن يُعد نائب الرئيس – المقرر، تحت إشـراف الرئيس، الصـيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الخامسـة بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلات وممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
أرمينيا
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
البرازيل
بربادوس
بنما
بوركينا فاسو
بيرو
تايلند
تركيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سويسرا
شيلي
صربيا
العراق
غابون
غامبيا
غواتيمالا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
كمبوديا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
موزامبيق
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
اليابان
اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركات والمشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EFD/5/INF.1.

2- وحضر الدورة ممثلات وممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

بنك التنمية الأفريقي
منظمة التنمية الريفية الأفروآسيوية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

3- وحضرت الدورة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب التنفيذي للأمين العام
صندوق النقد الدولي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مجموعة البنك الدولي

4- وحضر الدورة ممثلات وممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية التالية:

الفئة العامة

رابطة أفريقيا 21
مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة
الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
جمعية التنمية الدولية
شبكة العالم الثالث